تنظيم العلاقة بين الملاك وصغار المزارعين*

العلاقة بين ملاك الأراضى الزراعيـة والمستأجرين من المشكلات الباقية للآن بغير حل ولها أهميتها وخطورتها ، فإذا نظمت هذه العلاقة بينهما أهدينا إلى المؤتمر القومى ركناً أساسياً فى إصلاحه وتوحيد أركانه بما يعيد على الفلاح حقه فى الحياة بما يتناسب مع مجهوده ، فإنه هو اليد العاملة فى استخراج كنوز التربة المصرية الخصبة .

إن الحرية الشخصية التى تعطى للمالك حق التصرف فى أرضـه تخول الملاك أن يؤجروا أراضيهم بالقيمة التى يرونها ، إلا أن تعسف الملاك المقتدرين مع المستأجرين الضعفاء يجعل اشتراطات التأجير ما هى إلا إملاء إرادة القوى على الضعيف ، والطرفان غير متكافئين . وكيف لا يكون المستأجر ضعيف الإرادة فى العقد وهو إن لم يخضع لرغبات المالك طرده من ضيعته بعد أن يسلمه ما يملك من ماشية وأثاث وغير ذلك ، الأمر الذى اضطر الحكومة الحاضرة إلى تداركه لخطورة هـذه الحالة ، بسن قانونها الجديد .

على أن الملاك لا يفوتهم الهرب من نصوص هـذا القانون ، ويخشى على صغار المستأجرين أن يقعوا فى مخالب بعض الملاك الذين لا رحمة ولا شفقة عندهم إذا عمدوا إلى أساليب شيطانية تحميهم من مخالفة هذه القوانين .

لذلك كان تنظيم هذه العلاقة من الأمور المهمة التى يحتاج إليها مجموع الأمة إذا أردنا لصغار المستأجرين حماية صحيحة تحت إشراف دقيق من هيئات يعينها القانون .

وأود أن أستعرض ، قبل الدخول فى الموضـوع حالة الفلاح الصغير السيئة وما يعانيه من ضروب القوة والغبن من الملاك .

إن الفـلاح الصغير أو ما يسمونه مستأجراً بعـد كل جهوده ومتاعبه فى فلاحة الأرض يدفع كل ما تخرجه الأرض وما تدره ماشيته من اللبن والمسلى حتى الدجاج

* لحضرة الزميل المحترم صاحب العزة الأستاذ محمد على ناصر بك كبير الخبراء الزراعيين بالبنك العقارى الزراعى المصرى ألقاها برابطة الاصلاح الاجتماعى .

وبيضه ، كل ذلك يدفعه للمالك فلا يبقى له إلا القليل من الحبوب التى يتعيش عليها وأحياناً يبتلعها بقليل من الملح ليسيل به من اللعاب ما يساعده على مضغها والتهامها ، ولولا ما وهب الله هذا الأجير من أرض مشرقة وهواء نقى لمات من سوء التغذية وإن كانت لا تحميه من تغلب الأمراض الفتاكة فيصبح بين عشية وضحاها فى عداد الأموات ضحية سوء التغذية وضحية الفاقة وإهمال المجتمع القومى لشئونه .

إن المستأجر أو الفلاح الأجير هو العامل الأول فى الإنتاج الزراعى فإذا أضعفنا هذه اليد أضعفنا إنتاجه الزراعى أو قوة ما تخرجه الأرض أو بأوضح عبارة قل ربح المالك من أرضه ، وإذا أصلحنا حالته تحسنت حالة المالك وتبعاً لهذه النظرية فإن فى تحسين حالة الفلاح وفرة الربح للمالك وزيادة قوة الأرض على الإنتاج وانتعاش الحالة الاقتصادية وترفيهاً وسعادة المجتمع القومى .

تفكر الحكومات فى رفع مستوى حالة الفلاح والأجير والمستأجر وتعمل على تعميم التعليم وبناء المستشفيات وسد حاجاتهم من المياه الصالحة للشرب إلى غير ذلك من المشروعات التى تمت أو شرع فى تنفيذها — كل ذلك طيب وحسن ولازم ، ولكن ألزم من ذلك إمساك رمق هذا المسكين من الجوع وستره من العرى (أحيوه قبل أن تكفنوه بالحرير) .

إن ما يربحه العامل الأجير فى مصر لا يتعدى التسعة الجنيهات سنوياً يقابله ربح المثيل له فى اليونان أو رومانيا أو إيطاليا أو انجلترا ، إذ يختلف أجره السنوى هناك من أربعين إلى ثمانين جنيهاً ، أما فى أمريكا فأضعاف ذلك . فإذا ما طلبنا من الفلاح المصرى أن يرسل ابنه إلى المدرسة الإلزامية فمن أين ينفق عليه والأب والأم فى حاجة إلى هذا الابن لمساعدتهما على الكفاف من العيش .

يطلبون من الفلاح أن يكون نظيفاً فى مسكنه وجسمه وملابسه وينسون أنه يجب أن يتمكن من الحصول على مقومات هذه النظافة وأول هذه المقومات القوت الضرورى ثم وسائل النظافة ذاتها كالصابون مثلا ثم الملابس التى يراد أن تكون نظيفة وهى معدومة لأن الفلاح يكاد يكون فى حالة عرى تام هو وأولاده . يطلبون منه أن يتعلم ويعلم أولاده فمن أين يأكل هو وأولاده إذا رغبوا فى التعليم ؟ يطلبون منه أن يعالج نفسه وعائلته وليس لديها قوت اليوم .

اللهم إن هذه المشروعات التى تعمل لمصلحة الفلاح يجب أن تكون فى الأهمية هى الخطوة الثانية بعد تحسين حال معيشته .

صدقونى أيها السادة أنكم إذا طلبتم كل هـذا من الفلاح دون أن تمكنوه من الإفادة منه بزيادة دخله تطلبون المستحيل وتكونون كمن يطلب فى الماء جذوة نار . وليست علاقة المالك بالمستأجر بالمسألة المسيطرة بل هى فى اعتقادى العامود الفقرى لتحسين حالة الفلاح لأن الغالبية العظمى من الفلاحين فى بلادنا من طائفة المستأجرين أو العمال الزراعيين . وقد ذكر لكم زميلى سعادة الزراعى الكبير جلال فهيم باشا فى محاضرته إحصاء يظهر منه أن العدد الأكبر من الملاك فى القطر المصرى هم من ذوى الملكية الصغيرة بل إن منهم عدداً يقرب من المليونين يملكون أقل من فدان واحد . ومن المؤكد أن المالك للفدان أو أقل لا يمكنه أن يعيش على هـذا القدر الضئيل فيستعين بالعمل بالأجرة أو باستئجار مساحة أخرى لحفظ رمقه . أما من يملكون مساحات تختلف بين فدان وخمسة أفدنة فعددهم نحو نصف مليون وهؤلاء لا يمكن إلا بشىء من الصعوبة عليهم أن يجدوا من زراعة أراضيهم ما يقوم بأودهم . وأما من يملكون أكثر من خمسة أفدنة فهؤلاء يستغلون أراضيهم بطريقة زراعتها على ذمتهم وتشغيل الفلاحين بالأجر اليومى أو يؤجرونها إلى كبار المستأجرين صفقة واحدة أو يقسمونها بين صغار المزارعين — وكبار المستأجرين بدورهم قد يستعملون الأراضى المؤجرة لهم بطريق زراعتها بأنفسهم أى على الذمة أو يؤجرونها إلى صغار المزارعين . فنقطة الارتكاز التى يقوم عليها استغلال الأراضى الزراعية فى مصر هو عمل الفلاح الصغير سواء كان مستأجراً صغيراً أو عاملا بالأجر اليومى — فصغار الفلاحين إذن هم السواد الأعظم فى الريف والإحصاء الرسمى للحكومة يؤيد ذلك فقد جاء بكتاب الإحصاء العام الأخير أن عـدد المشتغلين بالزراعة فى القطر المصرى ٣٠٠١٢٧٤ من الذكور — و ٥ر٢٣٩ر٣٢٤ من الاناث وعدد من لا حرفة لهم أو الذين يحترفون حرفاً غير منتجة أو مجهولة تسعة ملايين نسمة تقريباً ذكوراً وإناثاً . ويقينى أن المقصـود بالذين لا حرفة لهم أو ذوى الحرف غـير المنتجة عمال الزراعة .

فهذه الأرقام تدل دلالة واضحة على أن معظم سكان الريف يشتغلون بالأراضى

الزراعية المملوكة لعدد قليل من الأفراد . وقد ورد بالإحصاء المشار إليه أن ١٢٫٥١١ شخصاً يملكون ٢٫٣٠٤٫٧٦٠ فدان أى نحو نصف الأراضى الزراعية إذا استثنينا أملاك الحكومة . فالفلاح يقدم على تأجير الأراضى الزراعية من هؤلاء الملاك بأية قيمة ويشتغل فيها بأى أجر ليعيش .

أما العامل الثانى الذى يجب الاهتمام به فهو حسن توزيع الثروة فى مصر فقد آن أن تعمل الحكومة على تشجيع الملكيات الصغيرة وهذا موضوع أرجو أن يلقى ما يستحقه من عناية المشرعين والاقتصاديين ، غير أننى أعتقد أنه يمكن من الآن الوصول إلى نتائج قيمة فى هذا الشأن دون حاجة إلى تشريع بتوزيع الأراضى المملوكة للحكومة ما عدا ما يلزم منها للتجارب الزراعية على صغار المزارعين وتتخذ التسهيلات الإدارية التى تمكن الشركات الزراعية الحالية من بيع أراضيها لصغار المزارعين كتسهيل وسائل الرى والصرف فى المناطق التى تملك فيها هذه الشركات أراضى واسعة .

ومن الوسائل الفعالة لتشجيع الملكيات الصغيرة تخفيف عبء الضريبة العقارية عن كاهل صغار الملاك كأن تكون ضريبة الأطيان الزراعية تصاعدية بالنسبة لكل مالك إذ ليس من العدل أن يدفع المالك لفدان جنيهاً مصرياً مثلا ويدفع المالك لخمسين فداناً على أساس جنيه أيضاً لكل فدان . فدخل المالك للفدان لا يقيم أوده كما أسلفنا . ولكن دخل الخمسين فداناً يكفى لأن يعيش منه جملة أشخاص عيشة طيبة . ومن السهل جداً على الحكومة أن تعيد توزيع مجموع الضرائب المطلوبة على هذه القاعدة التصاعدية .

كذلك يجب أن ينظم توزيع السكان على المناطق المختلفة فى القطر المصرى لأن التوزيع الحالى ينقصه التناسب ، فهناك جهات مكتظة بالسكان وجهات أخرى لا يسكنها إلا القليل بالنسبة للأراضى الزراعية الموجودة فيها ، فمثلا يبلغ تعداد سكان مديرية المنوفية سنة ١٩٣٧ — ١٫١٥٧٫٤٣٣ نسمة ومساحة الأراضى الزراعية فيها ٣٣٠٫٤٤٨ فداناً فيخص كل نسمة ٠٫٣ من الفدان تقريباً مع أن تعداد مديرية الغربية فى نفس السنة ١٫٩٦٣٫٦٥٤ نسمة ومساحة أراضيها الزراعية ١٫٦٧٣٫١١٤ فدان فيخص كل نسمة فدان تقريباً . وهذه النسبة تزيد فى شمال الدلتا بحيث يخص

كل شخص نحو ٢٥ فداناً ويتضح من هذا أن توزيع السكان على الأراضى فى مصر غير طبيعى .

تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر الصغير :

ذكرت أهم العوامل التى تؤدى إلى تحسين حالة الفلاح وهى وان كانت كلها مهمة فإنه يجب أن يبدأ بالأهم فالمهم منها . وأعتقد أن أول خطوة يجب أن نخطوها هى رفع الدخل للفلاح والسبيل الأول لذلك هو تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر الصغير فهذه العلاقة هى نقطة الارتكاز التى يقوم عليها دخل الفلاح .

قدرت لجان حكومية بمناسبة تقدير الضرائب الجديدة على الأطيان الزراعية قيمة التأجير لكل ملكية وقد روعى فى هذا التقدير جملة عوامل أهمها خصب الأرض ومقدار ما تنتجه فإذا كان هذا التقدير هو أساس الضرائب وهى من أهم عناصر ميزانية الدولة — فلماذا لا تتخذ قاعدة للتأجير ؟ أى تكون هذه القيمة هى حد الايجار الذى يقوم عليه التعاقد بين المالك والمستأجر ؟ إنى لا أجد فى الواقع أية صعوبة تحول دون إصدار تشريع يحدد تأجير الأطيان على قاعدة الفئات التى وضعتها هذه اللجان بحيث لا يزيد التعاقد عليها بأكثر من نسبة معينة — وإذا اعترض بأن المالك قد يغبن إذا زادت أثمان الحاصلات فيمكن أن توضع أسعار للحاصلات كأساس للتعامل بحيث إذا زادت الأسعار فى وقت استحقاق الايجارة نال المالك نصيبه من هذه الزيادة . وقد سبق أن تدخلت الحكومة فى تقدير قيمة الايجارات عند ما دعت الظروف لذلك ، فهذه سابقة لها قيمتها ولا يكون غريباً وهى تعمل الآن لتحسين حال الفلاح أن تتدخل مرة أخرى فتضع تشريعاً يمنع التعسف فى تحديد إجارة الأراضى الزراعية . ربما يعترض البعض على الفئات التى قدرتها اللجان المذكورة باعتبار أن بعضها لا يتفق مع ما تنتجه الأرض . ولكن هذا الاعتراض إن صح فى بعض الحالات فهو غير صحيح فى المجموع فهذه الفئات تعتبر فى مجموعها مناسبة وسيعاد تقدير الايجارات بعد سبع سنوات حسب قانون الضرائب الذى وضع حديثاً ولا شك أنها ستكون فى المرة المقبلة أكثر انطباقاً على ما تنتجه الأرض لأن اللجان ستكون أكثر مرانة فى تقديرها المقبل عن التقدير الحالى .

وأرى أيضاً أن يسن قانون لتحديد أجور العمال الزراعيين بحيث يوضع حد أدنى

يضمن للفلاح أن يعيش عيشة معقولة ولا يظن أن فى هـذا ما يضر كبار الملاك بل بالعكس فإن فيه نفعاً كبيراً لهم لأنه كلما وجد الفلاح عيشة هانئة كان أسعد حالا وأقدر على خدمة الأرض خدمة صحيحة وستعود الفائدة فى النهاية على المالك . وخير للمالك أن يدفع للفلاح القوى النشيط الذى يمكنه أن يشتغل بقوته وحسن تغذيته وتمام صحته ثمانى ساعات فى اليوم خمسة قروش صاغ من أن يدفع للفلاح الهزيل النحيف الضعيف البنية نصف هذا المبلغ على حين أنه لاينتج نصف ما ينتجه الآخر ، لنتذكر أن تشريعاً يحدد أجوراً للعمال الزراعيين يحسن حالة نحو ثلاثة أرباع سكان القطر المصرى كما هو واضح من الأرقام السابقة الذكر .

وما دمنا فى صدد تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر ذاته . يجب أن لا يغرب عن البال أن فى اختيار المستأجر القوى قيمة لا يستهان بها فى تحسين حال العمال الذين يشتغلون فى الأرض ، وبالتالى يحسن حال القرية بل إن هذا الاختيار يؤثر على ما يمكن أن يستفيده المالك من أرضه . لهذا يجب أن يراعى المالك حسن اختيار المستأجر فيبتعد ملاك الأراضى الواسعة عن تأجير أراضيهم صفقة واحدة لمستأجر كبير لأن هذه الطريقة تحرم المالك من استغلال أرضه استغلالاصحيحاً ، فالمستأجر الكبير ما هو إلا وسيط يؤجر بدوره الأرض لصغار المستأجرين ويكسب الفرق بين الإيجارين ، وفضلا عن ذلك فلهذه الطريقة أثر حسن فى الفلاحين لأن المستأجر الكبير يسعى للحصول على أكبر كسب ممكن ولو أدى ذلك إلى امتصاص دم صغار المستأجرين . فما دام الأمر سينتهى إلى إعطاء الأرض لصغار المستأجرين فلماذا لا تؤجر لهم الأراضى مباشرة بدون وساطة المستأجر الكبير . لذلك أهيب بكبار ملاك الأراضى الزراعية أن يؤجروها لصغار المزارعين أو يزرعوها بمعرفتهم ، وقد دلتنى الخبرة على أن أفضل طريق للتأجير هى التأجير عيناً إما بالاتفاق على مقادير محدودة من المحاصيل المختلفة كأن ينص فى العقد على القطن بكذا قنطاراً عن كل فدان نظيف خال من العيوب التجارية وعن القمح بكذا إردباً عن كل فدان بدرجة نظافة كذا ..... وإما مشاركة المالك للمزارع فيما تنتجه الأرض كأن ينص فى العقد على ثلث القطن مثلا أو ثلث أو نصف الحبوب ، ويراعى فى الحالتين درجة خصوبة الأطيان وما يقوم به المستأجرون من مصاريف الإنتاج ، وأعتقد أن فى التأجير

عيناً ما يضمن العدالة بين المالك والمستأجر خصوصاً إذا ما زادت أو نقصت أسعار الحاصلات .

وهناك طريقة أخرى متبعة فى وزارة الأوقاف وبعض الدوائر الزراعية نظراً لاحتمال زيادة أسعار القطن فى بعض السنوات وهى إشراك المالك مع المستأجر فى جزء من الزيادة التى تطرأ على ثمن القطن عند استحقاق الإيجار .

ومما يساعد على تدعيم العلاقة بين الملاك والمستأجرين إيجاد هيئات تشرف على المالك والمستأجر ، وليس هناك أفضل من الجمعيات التعاونية على أن تكون جمعيات صحيحة ومؤسسة لنفع الأهالى ، فهى تستطيع أن تجمع أهالى القرية من ملاك ومستأجرين فى صعيد واحد وهذه الرابطة — رابطة التعاون — تؤلف من قلوبهم وتجعلهم يعملون معاً على تحسين حالة قريتهم ، ولا تنجح الجمعيات التعاونية إلا إذا أبعد عنها العنصر الشخصى ، فلا تنشأ لصالح مالك كبير واحد فى البلد حتى لا يستغل اسم الجمعية لفائدته الشخصية بل تنشأ جمعيات تعمل للصالح العام فى القرية ، وتشمل الملاك و المستأجرين كباراً كانوا أو صغاراً ، ويكون هدفها الأول خدمة المجموع تحقيقاً لشعار التعاون ، وهو (الفرد للمجموع والمجموع للفرد) .

على أنه يجب أن يكون وراء الجمعيات التعاونية قوة تدعمها وتشد من أزرها وتمولها وذلك بإنشاء بنك تعاون مركزى لتغذية الجمعيات التى يعمل على نشرها . وقد يقال إن إنشاء هـذا البنك يحتاج إلى رأسمال ولـكن يمكن إنشاء بنك تعاون مركزى فى البلاد بتقرير ضريبة وقتية على كل فدان للتعاون أو بإعادة ضريبة القطن الصادر لمدة سنتين أو ثلاث مثلا أو فرض ضريبـة بسيطة لمدة معينة على بعض الـكماليات كعلب السجاير . وإنى واثق أن مثل هذه الضرائب البسيطة الوقتية لا تثقل كاهل دافعيها بل يدفعونها عن طيب خاطر إذا علموا أنها ستخصص لفائدة الفلاح المصرى وأنها لا تدخل خزانة الدولة كبقية الضرائب بل تستعمل لغرض نبيل هو إنشاء بنك تعاون مركزى ، وهذا البنك المركزى لا تقتصر فائدته على ضم شمل الجمعيات التعاونية ونشر روح التعاون ، وهو الأساس الذى قام عليه تقدم البـلاد الزراعية الأخرى ، بل سيكون الوسيلة الفعالة لتنفيذ كل مشروع لتحسين أرضها وأهلها ، وأعتقد أنه لو سمى بنك التعاون المركزى ببنك الفلاح لما بعدت هذه التسمية عن

غرضه الحقيقي فهو يفيد الملاك والمستأجرين ويساعد على تحسين الحالة الزراعية ورفع المستوى الاقتصادى للفلاح .

وهناك كلمة ختامية فى شأن تحسين العلاقة بين المالك والمستأجر وعن ضرورة تقوية الاتصال الشخصى بينهما فكثيرون من الملاك لا يقيمون فى أراضيهم ولا يعرفون المستأجر إلا ساعة دفع الإجارة مع أن هذا المستأجر هو الذى يقوم بخدمة أراضيهم وهو يقضى بذلك على زمام ثروتهم ، بل تتوقف معيشتهم عليه ، وهو مع ذلك غريب عنهم بل إن أراضيهم ذاتها غريبة عنهم إذ قد لا يعرفون إلا القليل عنها . . . . لهذا أنادى الملاك بأن يعودوا إلى الريف ليقيموا فيه بين ظهرانى فلاحيهم من وقت لآخر ويعملوا على إيجاد صلة تعارف قوية بينهم هم وأولادهم وبين مستأجريهم ومزارعيهم وفلاحيهم — ويحضرنى فى هـذا المجال دعوة وجهها أحد زملائى المهتمين بالمسائل الاجتماعية وقد كان إلى وقت قريب من العاملين فى رابطة الإصـلاح الاجتماعى ، وهو الأستاذ محمد عبد المنعم رياض بك . دعا فيها الناس إلى العودة إلى الريف مبيناً ما يجنونه بهذه العودة من فوائد كبيرة ، ولا أجد أفضل من اقتباس بعض عباراته فى هذا الصدد : —

فى العودة إلى الريف جملة نتائج طيبة منها ما هو روحى ومنها ما هو مادى ومنها ما هو اجتماعى .

فمن الآثار الروحية للإقامة فى الريف أنها تبعث الراحة ، راحة الهدوء والسكون وتبعث شعور الرضا والطمأنينة .

كذلك فى العودة إلى الريف كسب كبير ومغنم مالى موفور . والأرض يا سادة طيبة وحنون بطبيعتها — ولذلك شبهت بالمرأة الطيب العطوف . فإذا قابلتها بحنان ردت عليك حنانك أضعافاً مضاعفة . وإذا رعيتها وعنيت بها أينعت وأزهرت وأخذت زخرفها وآتت من كل زوج بهيج .

فكل مالك لأرض يجرم فى حق أرضه وفى حق نفسه بل فى حق وطنه أيضاً إذا غاب عن أرضه تلك الغيبة التى تجعله غريباً عنها وعن أهلها ، فأول واجب على كل مالك أن يزور أرضه ويتعود الإقامة فيها . وهذا واجب بسيط لا يكلفه شيئاً بل يدر عليه كل شىء . فليبدأ كل مالك لا يعرف أرضـه بالذهاب إليها ولو فترة

وجيزة كفترة العيد ومواسم الزراعة وهو لا يكاد يستقر هناك حتى يرى ما لهذه الزيارة من سحر .

وفى الأمثال القديمة (تقول الضيعة زرنى أعمر) .

على أن هناك فائدة أخرى من العودة إلى الريف لا يمكن تقديرها وهى فائدة تعود على المجتمع كله . فكل مالك يقيم فى أرضه ولو بعض الوقت يؤدى لمن حوله أجل خدمة اجتماعية . يستطيع أن يكون رسول هدى ورحمة للفلاحين . تصوروا صاحب الأرض بين مزارعيه ينظرون إليه نظرتهم إلى الرائد المرشد . ألا يستطيع أن يدلهم على أفضل الوسائل لتحسين صحتهم وتنظيم مساكنهم ويرشد المرضى منهم إلى وسائل العلاج الصحيح . ويبعث بهم إلى المستشفيات ، يستطيع بقليل من المال أن يحفر للماء النقي وأن يقيم بعض مراحيض بسيطة ، يستطيع أن يتغلغل فى مختلف أدوار حياة أهل القرية . فمن له ولد يراعى ألا يهمل تعليمه وأن يكون تعليمه متلائماً مع بيئته ومن كانت له بنت يراعى أن تشب فتاة رشيدة تؤدى رسالتها فى دار أبيها حتى إذا تزوجت كانت زوجة صالحة ومعينة لزوجها . وقد يصل به الأمر أن يتدخل بين أهل العشيرة أو أفراد الأسرة ، بل بين الزوج وزوجته فى القرية ويصلح ذات البين إذا فسد الأمر ويبعد شر النزاع والخصام ، وحبذا لو كان لهذا المالك زوجة وأولاد وبنات ، تصوروا الزوجة وقد نزلت كل يوم تمر فى دور القرية تزور أهلها وتعطى بعض إرشادات هنا وهناك فى الطبخ وفى تضميد الجروح والتمريض والحياكة والتطريز . بل يكفى أن تسأل أم فلانة عن أولادها وأم فلان عن زوجته وعياله . فإذا بها تصبح بعد قليل ملاك رحمة فى القرية . ثم الأولاد والبنات وخصوصاً الشباب منهم يستطيعون أن يأتوا بالعجب العجاب فى إصلاح القرية الاجتماعى وإسعاد أهلها .

ولهذه المناسبة أرى أن وجود الملاك فى أراضيهم واتصالهم هم وأفراد أسرتهم بالفلاحين يترتب عليه أن كل مالك يعد أولاده وخصوصاً الفتيات للقيام برعاية الفلاحين وإرشادهم وانى أخص الفتيات بالذكر لأنهن يستطعن بما لديهن من عطف وحنان أن يعملن على رفع مستوى المعيشة فى منازل الفلاحين كما يستطعن أيضاً تقديم معاونة جدية فى أعمال زراعيـة مهمة تعود بالنفع على الملاك والمستأجرين

وأهالى القرية بصفة عامة كتربية الدواجن والنحل ودودة القز والقيام ببعض الصناعات الزراعية ومنتجات الألبان والمربات والأشربة والمنسوجات اليدوية وما إلى ذلك — لهذا أعتقد أن هناك فائدة كبرى إذا أنشىء قسم لدراسة الزراعة لفتياتنا على أن يكون له برنامج خاص يتفق مع حالتهن ومع استعدادهن . وقد زرت فى بروكسل عاصمة بلجيكا مع زميلى جلال فهيم باشا سنة ١٩٣٧ مدرسة زراعة عليا للبنات يتعلمن فيها جميع فروع الزراعة عملياً ، فإذا ما تخرجن وتزوجن كن أكبر عون لأزواجهن بل كن مدرسة للشعب توحى إليه من المعلومات وبعض الصناعات الزراعية ما يؤدى به إلى السعادة والرخاء .

وفى الختام أدعو الله العلىّ القدير أن يوفق رجال حكومتنا السنية والهيئات والأفراد الذين يعملون بشتى الوسائل فى إصلاح الفلاح المصرى فى ظل حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك فاروق الأول أطال الله عمره .